

واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة -دراسة تطبيقية-

The Reality of Earnings Management Practices in Algerian Listed Companies -An Applied Study-

ط.د. بن نابي حسين* ، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، houcine.bennabi@univ-dbkm.dz

أ. سيد محمد، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، m.sid@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/06؛ تاريخ المراجعة: 2024/05/04؛ تاريخ القبول: 2024/06/30

ملخص :

الهدف الجوهرى للدراسة هو تسليط الضوء على موضوع إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، وذلك من خلال محاولة التحقق من درجة ممارسة إدارة الأرباح على مجموعة من الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2020 إلى 2022. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على أحد أهم النماذج التي اقترها الفكر المحاسبي للكشف على هذه التلاعبات في القوائم المالية ألا وهو نموذج Jones المعدل لتقدير قيم المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة تقوم فعلا بالتلاعب في رقم الأرباح المعلن عنه، حيث كان ذلك بصورة عامة في الاتجاه التنازلي. كما أوصت الدراسة على ضرورة تفعيل البيات الرقابة ونشر الوعي من قبل الجهات الوصية للحد من هذه الممارسات التي تؤثر على شفافية القوائم المالية المنشورة.

الكلمات المفتاحية : إدارة الأرباح ؛ المستحقات الاختيارية ؛ القوائم المالية.

تصنيف JEL : M40 ؛ G10

Abstract:

The purpose of this study is to shed light on the topic of earnings management in the Algerian context, by trying to verify the degree of the practice of earnings management in a group of Algerian listed companies during the study period extending from 2020 to 2022. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used. We also relied on one of the most important models approved by researchers to detect these manipulations in the financial statements, which is the modified Jones model to estimate the values of Discretionary accruals for the study sample. The study concluded that Algerian listed companies listed were actually manipulating the Disclosed earnings, as this was generally in a downward direction. The study also recommended the necessity of activating control mechanisms and spreading awareness by the relevant authorities to reduce these practices that affect the transparency of the published financial statements.

Keywords: Earning Management ; Discretionary Accruals ; Financial statements.

Jel Classification Codes : M40 ; G10

* المؤلف المرسل : بن نابي حسين

I - تمهيد:

تكتسب المعلومات المحاسبية والمالية اهتمام منقطع النظير في جميع أنحاء العالم، ففي الواقع تتواصل إدارة الشركات مع أصحاب المصالح الخارجين بالاعتماد على القوائم المالية التي تحتوي تلك المعلومات المحاسبية والمالية والتي تعتبر نتاج عملية معالجة طويلة تقع مسؤوليتها على عاتق مديري الشركات. ولكي تعكس هذه المعلومات صورة صادقة للعمليات التي تقوم بها الشركات، فقد أتاحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ المحاسبية مجالاً للمناورة لمعديها، وبالتالي شجعتهم على حماية الجوهر أكثر من الشكل.

تعد أرباح الشركة واحدة من أهم المعلومات الأساسية والمهمة التي تكشف عنها القوائم المالية حيث يتم تحديد مستقبل الشركة أيضاً من خلالها، وباعتبار أن هذه المعايير المحاسبية توفر قدر كبير من المرونة والتقدير لإدارة الشركة عند إعداد بياناتها المالية، فإنه يمكن لهذه الأخيرة الاستفادة من هذه السلطة التقديرية إما بكفاءة أو بشكل انتهازي فإذا تم استخدام السلطة التقديرية والمرونة بكفاءة فإن ذلك من شأنه أن يعزز جودة المعلومات المالية وبالتالي جودة الشركة. وبدلاً من ذلك، إذا تم استخدام السلطة التقديرية بشكل انتهازي، فقد يؤدي ذلك إلى تدهور قيمة الشركة، وهذا ما يعرف بسلوك إدارة الأرباح الذي ظهر خلال العقود الماضية والذي يلعب دور حاسم في تحديد أرباح الشركة ومستقبلها، حيث تمت مناقشتها وبجتها على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بتمويل الشركات.

في ظل تبنى الجزائر لإصلاحات محاسبية جذرية تكللت باعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المرجعية الدولية، أصبحت الكشوف المالية المفصح عنها للشركات الجزائرية في قفص الاتهام إن كانت هذه الأخيرة خالية من التلاعبات بالأرباح أم لا، أو أنها تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي لها أو لا. هذا ما يقودنا لبلورة إشكالية بحثنا كما يلي :

هل تمارس المؤسسات المقيدة في بورصة الأوراق المالية الجزائرية إدارة الأرباح عند اعدادها لقوائمها المالية ؟ وما هو اتجاه هذه الممارسات إن وجدت ؟

للإجابة على التساؤل الجوهرى المطروح، وبناء على المعلومات السابقة التي تم مناقشتها في الأدبيات المتعلقة بإدارة الأرباح، تم تصميم الفرضيات التالية :

- يقوم مسيرو الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة فعلاً بالتلاعب بالأرباح المفصح عنها في القوائم المالية.
- ممارسة إدارة الأرباح تكون موجبة وذلك بغرض إعطاء مؤشر إيجابي على الأداء المالي للشركة.

في سياق ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، وذلك من خلال قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح على مجموعة من الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة.

تنبع أهمية بحثنا في موضوع إدارة الأرباح من خلال اسقاطه على البيئة الجزائرية إلى إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لكل الجهات المهنية، الجهات الرقابية المتمثلة في شركات التدقيق، والأطراف الخارجية الأخرى ذات المصلحة في الوقوف على قيام المؤسسات المدرجة في البورصة بممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما من شأنه أن يجعل دراستنا هذه دعامة ومرجعاً يساعدها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التلاعبات، وتعزيز الإصلاحات المالية والمحاسبية بغية تحسين جودة الكشوف المالية وتعزيز الثقة فيها.

للإحاطة بإشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري لوصف وشرح موضوع إدارة الأرباح، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لقياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة على موقع البورصة COSOB للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الدراسات السابقة :

دراسة (صديقي و بن يحي، 2020) باستخدام البيانات نصف السنوية من عام 2017 إلى عام 2019، سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير إدارة الأرباح الحقيقية والمستحقة على عوائد الأسهم في شركات التكنولوجيا والخدمات المدرجة في بورصة باريس في مؤشر CAC All Tradable. تم التعبير عن إدارة الأرباح الحقيقية باستخدام نماذج كل من Yang (2012) و Roychowdhury (2006)، في حين تم التعبير عن إدارة الأرباح المستحقة باستخدام نموذج من Kothari et al.

واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة -دراسة تطبيقية-

(2005). ومن ناحية أخرى توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثيرات معنوية على عوائد الأسهم لإدارة الأرباح المستحقة أو إدارة الأرباح الحقيقية من خلال أسلوب تكاليف الإنتاج غير الطبيعية. وبدلاً من ذلك توصلت إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح الحقيقية وعوائد الأسهم من خلال أسلوب التلاعب بالمبيعات والنفقات التقديرية غير الطبيعية.

دراسة (آل حسن، 2018) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات السعودية في قطاع البتروكيماويات لأساليب إدارة الأرباح للأعوام من 2011-2015. وقد اعتمد الباحث في دراسته على نموذج جونز المعدل لدراسة فرضيات البحث. وقد أكدت النتائج الإحصائية المتوصل إليها على وجود تباين في ممارسة إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة خلال فترة الدراسة. حيث هناك شركات مارست إدارة الأرباح خلال كل سنوات الدراسة وذلك بصورة سلبية، بينما هناك أخرى لم تمارس إدارة الأرباح إلى في سنة واحدة من فترة الدراسة.

II. الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح :

تعد إدارة الأرباح من المهارات والأساليب المالية والمحاسبية التي خلقت ضجة بالغة في المجال المحاسبي، والتي لا زالت تحل مكانة هامة في الأدبيات المحاسبية، وهذا عائد لرغبة والتزام كل من الباحثين والمدراء التنفيذيين في الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين بالدراسة الشاملة لدوافع وطرق إدارة الأرباح، والتي لها تأثير أساسي على نمو الشركة وبقائها.

1.II- تعريف إدارة الأرباح :

تلجأ العديد من المؤسسات منذ سنين متباعدة إلى تسيير المعلومات المحاسبية، والتي شهدتها المصادر النظرية في العديد من المسميات : إدارة الأرباح **Earnings management**، تمهيد الدخل **Income smoothing**، المحاسبة الإبداعية **Creative accounting**، الاستحمام التام **Big bath accounting**، تلبيس الحسابات **Window Dressing**، والتي تصرف جميعها في مدلول واحد، (Stolowy & Breton, 2003, p. 125) حيث وردت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح في الأدبيات المحاسبية، وهذا انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة، لذلك سنعمل على تحديد مفهوم لإدارة الأرباح من خلال تسلسل زمني لبعض التعريفات المقترحة من قبل مجموعة من الباحثين، ومن بين هذه التعريفات :

عرفت (Schipper, 1989) "إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد من طرف الإدارة في عملية إعداد المعلومات المالية للأطراف الخارجية بهدف تحقيق منافع ذاتية". (صديقي و بن يحي، 2020، صفحة 69)

كما أكد (Healy and Wahlen, 1999) "أن إدارة الأرباح تحدث عندما يستعمل المدراء أحكاماً شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، ليضللوا المساهمين حول الأداء الاقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية Outcomes Contractual التي تعتمد على الأعداد المحاسبية المنشورة". (Healy & Wahlen, 1999, p. 371)

كما عرفا (Mulford & Comiskey 2002) "إدارة الأرباح في كتابهما "لعبة الأرقام المحاسبية" من خلال ثلاثة جوانب" : (غزالي، 2016، الصفحات 03-04)

- إدارة الأرباح عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف خلق انطباع مزلزل حول الأداء داخل الشركة ؛
- تحدث إدارة الأرباح عندما تتاح الفرصة أمام المديرين للاختيار بين السياسات المحاسبية في ظل مبادئ محاسبية معينة، وعليه فإنه من الطبيعي أن يُتوقع أنهم سيختارون السياسات التي تعظم منفعتهم الشخصية أو التي تعظم قيمة الشركة أو الاثنين معا ؛
- تنطوي الإدارة التعسفية للأرباح **Abusive Earnings management** على استخدام أساليب احتيالية مختلفة لتشويه الأداء المالي الحقيقي للشركة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي الأخير عرفت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC 2008) إدارة الأرباح على أنها تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (GAAP). (التميمي و الساعدي ، 2015 ، صفحة 21)

وحصيلة لمختلف هذه المفاهيم، نستخلص أن جل الباحثين يتفقون على أن إدارة الأرباح تستخدم لتضليل المساهمين والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، وتأييداً لمفاهيم الباحثين، يعرف الباحثان لغرض هذه الدراسة إدارة الأرباح على أنها جملة من الممارسات والأساليب والتقنيات المتخذة من طرف إدارة الشركة للتأثير على رقم الربح المعلن عنه، وهذا راجع إما انتهازا لمرونة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو عن طريق طمس الحقيقة والتي تنطوي في ثناياها أعمال غير أخلاقية.

II.2- استراتيجيات إدارة الأرباح :

من أجل تحقيق الدوافع والحوافز التي تطرقنا إليها سابقاً تلجأ إدارة الشركات إلى الاعتماد على عدة استراتيجيات لإدارة الأرباح والتي نفضلها كما يلي :

يستخدم مسيرو الشركات استراتيجية تعظيم الأرباح وهذا من أجل تحقيق مستوى الأرباح المطلوب من الإدارة من جهة، ومن جهة أخرى لتفادي تبيان قيمة تلك الخسائر في القوائم المالية. وبالتالي فهي تسعى في ذلك إلى مقابلة توقعات المحللين الماليين، ورفع قيمة اسهمها وتلميع سمعة المؤسسة في الأسواق المالية، أو تحقيق مزايا خاصة بها. (التميمي و الساعدي ، 2015 ، صفحة 52) كما يلجأ مسيرو الشركات إلى استخدام استراتيجية تخفيض الأرباح إذا توقعت الإدارة انخفاض الأرباح في الفترة القادمة وكانت أرباح المنظمة الحالية كبيرة، فإنها ستخفض الأرباح لعدد من الأسباب، مثل تعظيم المزايا الضريبية أو تجنب تكبد التكاليف السياسية التي تفرضها عليها الحكومات.

وفيما يتعلق بماتين الاستراتيجيتين، فإنهما يتناولان توقعات الإدارة للمدد القادمة، ونتيجة لذلك، يقدمان المزيد من المعلومات للأطراف الخارجية فيما يتعلق بأداء المنظمة في المستقبل.

إذا كانت أرباح المنظمة منخفضة في الفترة الحالية وتوقعت الإدارة أنها ستبقى كما هي في الفترة المقبلة، فسوف تقوم الإدارة بتعزيز الأرباح، ومع ذلك، هناك أسباب مقنعة تدفع الإدارة إلى تحويل الأرباح من المدد المستقبلية إلى المدد الحالية. أما إذا كانت أرباح المنظمة مرتفعة في الفترة الحالية وتوقعت الإدارة أنها ستبقى كما هي في الفترة المقبلة، فسوف تسعى الإدارة إلى تخفيض أرباحها، وذلك بسبب وجود مخفزات مقنعة تدفع الإدارة إلى تحويل الأرباح من المدد المستقبلية إلى المدد الحالية.

وفيما يتعلق بماتين الاستراتيجيتين، فالعامل الجوهرى المقيد لهما يتمثل في العلاقات التعاقدية، وبالتالي فهي تنقل معلومات عكسية للأطراف الخارجية حول الأداء المحتمل للشركة في المستقبل، وهذا ما يؤدي إلى نقل للثروة من طرف لأخر.

كما تسعى الإدارة إلى تعظيم أرباحها في الفترة الحالية بالرغم من كون أنها فعلاً حققت أرباحاً مرتفعة في هذه الفترة، وذلك راجع لتوقعها بانخفاض أرباحها مستقبلاً. وعكس الاستراتيجية السابقة فالإدارة تسعى إلى تخفيض أرباحها في الفترة الجارية بالرغم من كون أنها فعلاً حققت أرباحاً منخفضة في هذه الفترة، وذلك راجع لتوقعها بارتفاع أرباحها مستقبلاً.

وفيما يتعلق بماتين الاستراتيجيتين، فإنهما يتناولان توقعات الإدارة للمدد القادمة لكن بشكل عكسي، ونتيجة لذلك، تنقل بشكل عكسي المزيد من المعلومات للأطراف الخارجية فيما يتعلق بأداء المنظمة في المستقبل. (بوسنة ، 2012 ، صفحة 99)

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن استراتيجيات إدارة الأرباح تكون متغيرة ومتقلبة خلال مدد نشاط الشركات، وهذا راجع للحرية والمرونة التي أقرها المرجع المحاسبي عند الاعتراف بالبنود المحاسبية في القوائم المالية من جهة، وإلى الأوضاع والتحديات المالية التي تتعرض لها الشركات.

3.II - حوافز إدارة الأرباح :

إذا اعتبرنا أن إدارة الأرباح هي ممارسات تغيير البيانات المالية من طرف الإدارة لإعطاء صورة أكثر إيجابية عن أداء الشركة، فإنه قد يشارك المديرون في هذه الممارسة لعدد من الأسباب. إذ ركزت الأبحاث المكثفة في البيئات الاقتصادية المختلفة على تلك الأسباب التي تجعل المديرين يقومون بهذه الممارسات، ومن بينها نذكر الحوافز المتعلقة بالأسواق المالية والتي تولد حافزاً قوياً للتلاعب بالأرباح بشكل أعلى، حيث تهدف إلى زيادة أسعار الأسهم في سوق رأس المال من أجل تلبية توقعات المحللين الماليين، وهناك حوافز متعلقة بالاتفاقيات التعاقدية تهدف إلى تجنب مخالفة قوانين الاقتراض، بالإضافة إلى الحوافز المتعلقة بالتشريعات الحكومية التي تشجع الشركة على الاستفادة من المنح والمزايا المقدمة من الحكومة، وزيادة مكافآت الإدارة مع تجنب التدخل من السلطات المسؤولة عن التنظيم الحكومي. (عبد الله و هاشم، 2016، صفحة 94)

كما بوب (Stolowy & Breton, 2003, p. 09) استناداً على دراسة كم هائل من الدراسات السابقة دوافع قيام الإدارة بهذه الممارسات إلى ثلاثة تصنيفات : إدارة الأرباح من أجل تخفيض التكاليف السياسية ومثال ذلك تخفيض الضرائب، التفاوض مع الغير عن طريق عقود العمل، أو نتيجة تنظيمات بيئية أو تنظيمات محددة ؛ إدارة الأرباح من أجل تخفيض تكاليف التمويل أو ما يعرف بالاستدانة ويتم ذلك في إطار الإدراج العام في البورصة أو في إطار سياسة إعادة التفاوض على القروض والصعوبات المالية، أو في إطار سياسة الدمج والاستحواذ وتوزيع الأرباح ؛ إدارة الأرباح من أجل تعظيم أرباح المسيرين وذلك من خلال تعظيم مكافآتهم، تغيير تركيبة الإدارة وممارسة الرقابة.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أنه تختلف الحوافز المحددة لإدارة الأرباح اعتماداً على تركيبة الشركة والقطاع الذي تنشط فيه والبيئة الاقتصادية العامة.

4.II - مداخل إدارة الأرباح :

لقد اتفقت معظم الدراسات الأدبية التي حللت ظاهرة إدارة الأرباح على أنه يوجد مدخلين رئيسيين لممارسة إدارة الأرباح، إذ أنه يمكن أن تكون إما على أساس الاستحقاق أو على أساس الأنشطة الحقيقية وهذا اعتماداً على البنود أو الأساليب المستخدمة في التلاعب. فممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تعتبر واحدة من الأساليب الأكثر استخداماً، كون أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي لعمليات الشركة وحدثها، حيث تنقسم الاستحقاقات في المحاسبة إلى جزء تقديري (مستحقات اختيارية) : تنشأ نتيجة المرونة التي يمنحها المرجع المحاسبي للمسيرين عند القيام بعملية الاختيار بين البدائل والتقديرات والسياسات المحاسبية بغرض تعظيم أو تقليص الربح المعلن عنه، وجزء غير تقديري (مستحقات غير اختيارية) : والتي تنشأ نتيجة لعمليات محاسبية سابقة أو عمليات عادية أخرى متعلقة بالنشاط الاقتصادي للشركة. (صديقي و بن يحي، 2020، صفحة 69)

من ناحية أخرى تمثل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في قدرة الإدارة على التحكم في توقيت اتخاذ وتنفيذ قرارات تدخل ضمن نطاق سلطتها، (حسين يونس محمد، 2021، صفحة 13) حيث يرى (Kothari, Mizik, & Roychowdhury, 2016, pp. 559-560) إدارة الأرباح على أساس الأنشطة على أنها فن التلاعب الحقيقي بالأنشطة سواء كنت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، والتي تستلزم الخروج عن الممارسات العادية، بدافع من المديرين في تضليل بعض أصحاب المصلحة على الأقل للاعتقاد بأن بعض أهداف إعداد التقارير المالية قد تم تحقيقها على المدى القصير في إطار النطاق الطبيعي للعمليات. ومن أهم الأساليب التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهدافها عن طريق الأنشطة الحقيقية نجد التلاعب بالمبيعات عن طريق التعجيل بها ؛ الإفراط في الإنتاج لتخفيض التكلفة وبالتالي الوصول إلى الربح المستهدف ؛ الانخفاض غير العادي في النفقات الاختيارية على غرار نقص الاستثمار في البحث والتطوير، والإعلان، وتدريب الموظفين، وكل ذلك لغرض تحقيق أهداف قصيرة المدى ؛ كما أنه غالباً ما تكون استراتيجيات التسويق وتكتيكاته وميزانياته في قلب تنفيذ إدارة الأرباح القائمة على النشاط الحقيقي.

ذهب جراهام وآخرون أنه بسبب تشديد المعايير وزيادة الإفصاح والمتطلبات التنظيمية، تميل الشركات إلى التحرك نحو التلاعب بالأنشطة الحقيقية، حيث يصعب اكتشافها وتقع ضمن نطاق المبادئ المحاسبية على الرغم من أنها يمكن أن تكون ضارة أيضاً بأداء

الشركات على المدى الطويل، حيث يدرك المديرون حقيقة أنه من خلال إدارة الأرباح الحقيقية لتحقيق أهداف قصيرة المدى، سيتعين عليهم التضحية بالتدفقات النقدية المستقبلية. ففي الآونة الأخيرة، توصلت الأبحاث إلى أن معظم المديرين يفكرون في استخدام كلا النوعين من إدارة الأرباح في وقت واحد اعتمادًا على حاجة الشركة وملاءمتها لاستخدامهما. (Asad & Usman , 2019, p. 106)

III. الإطار التطبيقي للدراسة :

III.1- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2020، 2021، 2022، والتي يبلغ عددها الإجمالي 05 شركات، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بناء على توافر كافة العناصر المالية اللازمة لإجراء الدراسة، وخاصة تلك المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية، والتي تشمل جانب الأصول، جانب الخصوم، بالإضافة إلى حسابات النتائج، بحيث تحصلنا على قوائمها المالية من خلال الرجوع إلى الموقع الخاص بلجنة مراقبة عمليات بورصة الجزائر "COSOB"، والجدول التالي يوضح مجتمع الدراسة :

الجدول (1) : الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر

اسم الشركات	الترميز البورصي	طبيعة النشاط
EL AURASSI	AUR	فندقة
SAIDAL	SAI	صناعة صيدلانية
ALLIANCE ASSURANCE	ALL	تأمينات
BIOPHARM	BIO	صناعة صيدلانية
AOM INVEST	AOM	فندقة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع COSOB

ومن أجل الوصول إلى موضوعية أكثر في الدراسة، تم حصر عينة الدراسة في 4 شركات فقط من أصل 5، حيث تم استبعاد شركة ALLIANCE ASSURANCE التي تمتاز بنظام محاسبي خاص كونها تابعة لقطاع التأمينات، لنحصل في الأخير على 12 مشاهدة والتي سنتمكن من خلالها إلى تأكيد أو نفي لممارسات إدارة الأرباح من طرف الشركات محل الدراسة.

III.2- النموذج المعتمد في الدراسة :

من خلال الاطلاع على الأدبيات النظرية التي تطرقت لموضوع إدارة الأرباح، اتضح لنا وجود عدة مداخل ونماذج التي تم من خلالها قياس ممارسات إدارة الأرباح، منها من استخدم نماذج إجمالي المستحقات كنموذج المركز المالي والتدفق النقدي ونموذج Dechow 1991، ومنها من استخدم نماذج المستحقات الاختيارية من أشهرها نموذج De Angelo 1986، نموذج Healy 1989، نموذج Jones المعدل، نموذج Kothari 2005، نموذج Miller 2007. وبناء على طبيعة القوائم المالية المنشورة من قبل شركات عينة الدراسة، سنعتمد على نموذج Jones المعدل، لكونه يعتبر من بين أهم النماذج الأكثر دقة في تحديد قيمة المستحقات الاختيارية والتي تعتبر كمؤشر لقياس درجة ممارسة إدارة الأرباح. ومن أجل استخراج قيمة هذه الأخيرة، نقوم بحساب قيمة المستحقات الكلية وقيمة المستحقات غير الاختيارية، والفرق بين هاتين القيمتين يمثل قيمة المستحقات الاختيارية. حيث أنه وبعد استخلاص قيمة المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال كل فترة الدراسة، يتم حساب قيمها المطلقة ومقارنتها مع متوسط القيم المطلقة. تعتبر الشركة قد استخدمت أساليب إدارة الأرباح إذا كان إجمالي مبلغ المستحقات الاختيارية في سنة معينة أعلى من المتوسط أو يساويه، ونعبر عنه بالقيمة الافتراضية 1. ومع ذلك، تعتبر

واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة -دراسة تطبيقية-

الشركة غير ممارسة لأساليب إدارة الأرباح إذا كان إجمالي مبلغ المستحقات الاختيارية في سنة معينة أقل من المتوسط، ونعبر عنه بالقيمة الافتراضية 0.

من أجل حساب قيمة المستحقات الاختيارية، سنمر على المراحل التالية :

تقدير قيمة الاستحقاقات الكلية :

بالرجوع إلى القوائم المالية التي تحصلنا عليها لعينة الدراسة، نجد أنه ليس كل الشركات تقوم بنشر كلي للقوائم المالية، حيث أن شركة AOM INVEST وشركة SAIDAL تعتمد الإفصاح فقط عن جانب الأصول والخصوم بالإضافة إلى حسابات النتائج، وذلك اسوة بالحسابات الاجتماعية، وبالتالي لا يمكننا إتباع مدخل التدفقات النقدية في حساب المستحقات، ما يلزمنا بإتباع مدخل الميزانية كبدل، وذلك وفق للمعادلة التالية :

$$TACit = \Delta CAit - \Delta Cashit - \Delta CLit + \Delta DCLit - DEPit$$

حيث تعبر كل من : $TACit$ على إجمالي المستحقات الكلية، $\Delta CAit$ التغير في الأصول المتداولة للشركة، $\Delta Cashit$ التغير في الخزينة، $\Delta CLit$ التغير في الخصوم المتداولة، $\Delta DCLit$ التغير في الديون قصيرة الأجل، $DEPit$ إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، it الشركة محل الدراسة خلال سنة الدراسة.

تقدير قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية :

من أجل تقدير قيمة هذه الاستحقاقات، يجب علينا القيام بتقدير معالم النموذج، وذلك من خلال تقدير معادلة الانحدار لكل شركة وسنة على حدى، كما يلي :

$$TACit/Ait-1 = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / Ait-1) + \alpha_2 [(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1] + \alpha_3 (PPEit / Ait-1) + eit$$

بحيث تعبر كل من : $TACit/Ait-1$ على الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي أصول الشركة i في السنة t ، $\Delta REVit$ التغير في رقم أعمال الشركة i بين السنة t و $t-1$ ، $\Delta RECit$ التغير في صافي رصيد العملاء للشركة i بين السنة t و $t-1$ ، $PPEit$ الحجم الاجمالي للعقارات والممتلكات والألات للشركة i بين السنة t و $t-1$ ، eit تعبر عن قيمة الخطأ العشوائي.

بعد الحصول على معادلات الانحدار لكل سنوات الدراسة، وباستخدام المعالم $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ المقدرة للنموذج، نقوم بتقدير قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية لشركات العينة بإتباع المعادلة التالية :

$$NDACit / Ait-1 = \hat{\alpha}_1 (1 / Ait-1) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1] + \hat{\alpha}_3 (PPEit / Ait-1)$$

بحيث تعبر $NDACit / Ait-1$ على قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t .

تقدير قيمة الاستحقاقات الاختيارية :

كما تطرقنا إليه سابقا، حول أن الاستحقاقات الكلية تتكون من الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية، فإنه يمكننا استخلاص قيمة الاستحقاقات الاختيارية $DACit$ بالفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، والتي تحسب وفق المعادلة التالية :

$$DACit / Ait-1 = TACit / Ait-1 - NDACit / Ait-1$$

III.3- تحليل سلوك إدارة الأرباح لشركات عينة الدراسة :

من خلال إتباع الخطوات المشار إليها سابقا من أجل تطبيق نموذج Jones المعدل على عينة الدراسة، تم الحصول على قيمة الاستحقاقات الاختيارية، وبالتالي معرفة درجة ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات محل الدراسة خلال الفترة من 2020 إلى 2022، والتي فصلها في الجدول الموالي :

الجدول (2) : حساب المستحقات الاختيارية ودرجة ممارسة الأرباح لعينة الدراسة

ترميز الشركة	المستحقات السنوية	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	ممارسة إدارة الأرباح
AUR	2020	0,0849	0,0350	0,0499	0,0499	0,2564	0
	2021	0,1389	0,1211	0,0178	0,0178	0,2564	0
	2022	-0,3581	0,3434	-0,7015	-0,7015	0,2564	1
SAI	2020	0,0473	0,2761	-0,2288	0,2288	0,1688	1
	2021	-0,0736	0,1693	-0,2429	0,2429	0,1688	1
	2022	0,3213	0,2864	0,0349	0,0349	0,1688	0
BIO	2020	0,3826	0,1025	0,2801	0,2801	0,2738	1
	2021	0,0316	0,3265	-0,2949	0,2949	0,2738	1
	2022	-0,5148	-0,2682	-0,2466	-0,2466	0,2738	0
AOM	2020	-0,0026	-0,0481	0,0455	0,0455	0,1412	0
	2021	-0,0299	0,1983	-0,2282	0,2282	0,1412	1
	2022	0,0083	0,1582	-0,1499	-0,1499	0,1412	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لعينة الدراسة

من خلال تحليل نتائج جدول حساب الاستحقاقات الاختيارية لكل شركات عينة الدراسة، يتضح لنا أن جل الشركات قد مارست إدارة الأرباح ولو لمرة واحدة خلال فترة الدراسة، فبالرجوع إلى نتائج شركة **EL AURASSI** نلاحظ من خلال قيم مستحقاتها الاختيارية السالبة أنها مارست إدارة الأرباح خلال سنة 2022 وذلك بهدف تخفيض أرباحها، عكس سنة 2020 و 2021 والتي لم تمارس فيها إدارة الأرباح.

فيما يخص شركة **SAIDAL** فتشير نتائجها خلال سنة 2020 و 2021 أنها قامت بعمليات إدارة الأرباح وهذا ما فسرتة القيمة السالبة للاستحقاقات الاختيارية، وذلك بغية تقليص الأرباح المعلن عنها، غير أنها لم تقم بممارسات إدارة الأرباح خلال السنة التي تليها.

أما فيما يتعلق بشركة **BIOPHARM** فقد بينت نتائج حساب المستحقات الاختيارية إلى أنها قامت هي الأخرى بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة 2020 و 2021، ولكن بدرجة متباينة حيث أنه في سنة 2020 مارست إدارة الأرباح بصورة إيجابية، وهذا ما بينته القيمة الموجبة لاستحقاقاتها الاختيارية هادفةً بذلك إلى تضخيم أرباحها، بينما في سنة 2021 مارست إدارة الأرباح بصورة سلبية، وهذا ما بينته القيمة السالبة لاستحقاقاتها الاختيارية هادفةً بذلك إلى تخفيض أرباحها. غير أنه في سنة 2022 لم تقم بالتلاعب بالأرباح المعلن عنها.

أما فيما يخص شركة **AOM** فتشير النتائج المتوصل إليها أنه في سنة 2020 لم تقم بممارسات إدارة الأرباح، ولكن في المقابل خلال سنة 2021 و 2022 قامت الشركة بممارسات إدارة الأرباح بصورة سلبية حيث أنها قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب، وذلك من أجل تخفيض قيمة الأرباح المعلن عنها.

وبصورة عامة يمكن شرح سلوك الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح بشكل سلب وهو الوضع السائد على معظم عينة الدراسة الممارسة، بوجود دوافع تسعى من خلالها إلى تقليص أرباحها أو خسائرها، والمتمثلة في تقليص قيمة الأعباء الجبائية المستحقة، أو بهدف تفادي وتدنية التكاليف السياسية. أما سلوك الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح بشكل إيجابي من خلال زيادة قيمة أرباحها

واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة -دراسة تطبيقية-

فيمكن تفسيره بتلك الدوافع المتمثلة في محاولة التأثير على سعر سهم الشركة، إعطاء إشارة موجبة على وضعية الشركة، أو بغرض زيادة المكافأة والحوافز.

4.III- تصنيف شركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة :

يتضح لنا من خلال الجدول (3) أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة قد بلغت 58% بمعدل 7 مشاهدات من أصل 12، بينما بلغت نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة 42% بمعدل 5 مشاهدات من أصل 12. بينما تبين نتائج تصنيف شركات عينة الدراسة إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة كل على حدى، أنه خلال سنة 2020 تساوت تكرارات الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حيث بلغت نسبة 50% لكل اتجاه. وفي سنة 2021 بلغت تكرارات الشركات الممارسة 3 شركات حيث بلغت نسبتها 75%، وأن الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح تمثلت في شركة واحدة بنسبة 25% من مجموع عينة الدراسة. بالمقابل في سنة 2022 تساوت كذلك شركات عينة الدراسة بين ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح بنسبة 50%. وكخلاصة لما سبق يمكننا تصنيف سنة 2021 كأكثر سنة قامت فيها شركات عينة الدراسة بالتلاعب بأرباحها.

الجدول (3) : حساب المستحقات الاختيارية ودرجة ممارسة الأرباح لعينة الدراسة

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
2020	2	50%	2	50%
2021	3	75%	1	25%
2022	2	50%	2	50%
المجموع	7	58%	5	42%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج إدارة الأرباح لعينة الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا تأكيد صحة الفرضية الأولى والقائمة على أن مسيرو الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة يقومون فعلا بالتلاعب بالأرباح المفصح عنها في القوائم المالية. بينما لا يمكننا تأكيد صحة الفرضية الثانية المبينة على أن هذه الممارسات تكون موجبة، حيث بينت نتائج الدراسة على أن الاتجاه العام لممارسة إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة كان سالباً.

IV- الخلاصة :

تمثل الهدف من هذه الدراسة في التحقق من حدوث ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال فترة 2020، 2021، 2022، وذلك من خلال قياس الدرجة والاتجاه الذي تسلكه هذه الممارسات، حيث اعتمدنا في ذلك على تقدير قيمة المستحقات الاختيارية لكل شركات عينة الدراسة بإتباع نموذج Jones المعدل. أظهرت نتائج دراستنا بصورة عامة أن مسيرو شركات عينة الدراسة يقومون بإدارة الأرباح في القوائم المالية المفصح عنها وذلك في الاتجاه السالب عن طريق تخفيض الأرباح.

بناءً على النتائج المذكورة سالفاً، يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- نرى أنه من الضروري تشديد الرقابة من قبل الجهات الوصية على مضمون القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات، بهدف الحصول على معلومات محاسبية ومالية أكثر شفافية، فضلاً على التركيز بشكل أقل على الأرقام المحاسبية من قبل المديرين، ما من شأنه تخفيف بعض الدوافع ؛
- ضرورة تفعيل اليات الحوكمة والعمل على تطوير الأخلاقيات داخل الشركات، كونها تعد أحد العوامل التي تؤدي إلى وضع حد لهذه الممارسات لما لها من أثار سلبية على الشركات خاصة على المدى البعيد ؛

- بالإضافة إلى العمل على الرفع من مستوى أداء بورصة الجزائر، من أجل توفير درجة كافية من الحماية للمستثمرين وتحقيق مستوى مقبول من الكفاءة.

لا تخلو دراستنا لموضوع إدارة الأرباح من بعض النقائص، ولعل أبرزها قلت عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وبالتالي صغر حجم العينة المدروسة، ما يجعل من نتائج دراستنا لا تكسب طابع التأكيد، وعليه فإننا نقترح كأفاق جديدة لموضوع بحثنا في محاولة إسقاط التجارب على عينة كبيرة من الشركات الجزائرية التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة على سبيل المثال القطاع المصرفي وقطاع التأمينات، وذلك من خلال محاولة تطبيق نماذج أخرى للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية.

- الإحالات والمراجع:

1 أحمد صديقي، و يحيى بن يحيى. (2020). أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم : دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(4)، الجزائر : جامعة أحمد دراية ادرا، 81-66. على الخط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142876> تاريخ الزيارة (12/12/2022).

2 علي آل حسن. (2018). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. المجلة العربية للإدارة، 38(4)، السعودية : جامعة الملك خالد، 72-55. على الخط : https://aja.journals.ekb.eg/article_22437.html تاريخ الزيارة (29/04/2023).

3 Stolowy, H., & Breton, G. (2003). **La gestion des données comptables : une revue de la littérature.** *Comptabilité – Contrôle – Audit*, 9(1), 125-152.

4 Healy, P., & Wahlen, J. (1999). **A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting.** *Accounting Horizons*, 365-383.

5 زينب غزالي . (2016). دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية "دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". مذكرة ماجستير تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

6 عباس حميد يحيى التميمي ، و حكيم حمود فليح الساعدي . (2015). إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها (الإصدار 01). العراق: جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ص 164.

7 حمزة بوسنة . (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-. شهادة ماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

8 عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله، و عمر محمد الحسن أحمد هاشم. (2016). أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي : دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم و التقنية في العلوم الاقتصادية، 17(02)، السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 112-87.

9 عبد الله حسين يونس محمد. (2021). الدور المعدل لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين استمرارية الأرباح ومحدداتها : دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 25(02)، مصر : جامعة بني سويف، 703-658. على الخط : https://atasu.journals.ekb.eg/article_181093.html تاريخ الزيارة (05/03/2023).

10 Kothari, S., Mizik, N., & Roychowdhury, S. (2016). **Managing for the Moment: The Role of Earnings Management via Real Activities versus Accruals in SEO Valuation.** *The Accounting Review*, 91(02), 559-586.

11 Asad , A., & Usman , A. (2019). **Role of earnings management in determining firm value: An emerging economy perspective.** *International Journal of ADVANCED AND APPLIED SCIENCES*, 06(06), 103-116.